

سياسات رسوم الدراسة من منظور مقارن: المنطق النظري والسياسي

Tuition fee policies in a comparative perspective: Theoretical and political rationales

بامبلا ماركويتشي* وبروس جونستون

جامعة نيويورك في بافالو

ترجمة: منار صبرى

بينما تتجه الحكومات بشكل متزايد نحو المشاركة في التكلفة بهدف تلبية الطلب المتزايد على التعليم العام العالي وتناقص الاستثمار الحكومي له، فإن المفاضلة بين السياسات المختلفة لرسوم الدراسة يصبح على قدر كبير من الأهمية. وتعد سياسات رسوم الدراسة وما يصاحبها من مساعدة مالية أمراً حاسماً بالنسبة للإيراد الكبير جداً الذي يمكن تحصيله، وكذلك الأثر المحتمل على الوصول إلى التعليم العالي على كل من المساواة والعدالة الاجتماعية. وسوف تناقش هذه الورقة مسألة رسوم الدراسة من منظور دولي مقارن في سياق هذا المزيج الغني من التمويل والأيدلوجيا والسياسة.

مقدمة

يعد فرض مؤسسات التعليم العالي رسوماً دراسية عنصراً أساسياً في أي استراتيجية للمشاركة في التكلفة، وهو أمر أصبح ملحوظاً بشكل متزايد حيث تتجه المزيد والمزيد من البلدان نحو المشاركة في التكلفة بغرض تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وما يقابله من تناقص في الاستثمار الحكومي. إن الأمر الأكثر إلحاحاً الذي تواجهه سياسة رسوم الدراسة لبلد ما هو تقسيم عبء تكلفة التعليم العالي بين الطالب وأسرته من جهة وبين الحكومة، أو دافع الضرائب من جهة أخرى، وكذلك ما يصاحب هذه العملية من برامج وسياسات المساعدات المالية لضمان أن فرض رسوم دراسة لا يفتقر من القدرة على الحصول على التعليم

* مؤلف مشارك، مدير مشروع موصلية وتمويل التعليم العالي الدولي المقارن – جامعة ولاية نيويورك في بافالو
Email: pnm@buffalo.edu

العالي بالنسبة للطلاب ذوي الخلفية الاجتماعية المتواضعة. ومن ثم فإن السياسة التي يتم وفقاً لها إقامة (أو المعارضة والرفض) رسوم الدراسة هي مسألة حاسمة بالنسبة لكل من الإيراد الضخم الذي يمكن الحصول عليه أو خسارته، وكذلك الأثر المحتمل فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على التعليم العالي وتبعاتها المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية. وسوف تتناول هذه الورقة رسوم الدراسة من منظور دولي مقارنة في سياق هذا المزيج الغني من التمويل والأيدولوجيا والسياسة. وجدير بالذكر انه في الولايات المتحدة، كلمة "tuition" تعني رسم الدراسة. وفي المملكة المتحدة، وفي اللغة الإنجليزية المستخدمة في معظم أنحاء العالم، فإن كلمة "tuition" تعني الدراسة، ومن ثم يجب أن يطلق على رسم الدراسة tuition fee. وفي هذه الورقة سوف نتبع منهج المملكة المتحدة ونستخدم لفظ رسم الدراسة tuition fee.

إن التمييز بين رسوم الدراسة والرسوم الأخرى يفتقر للدقة. وفي بعض الأحيان يتم عمداً إخفاء حقيقة ما يسمى رسم الدراسة إما لمعوقات قانونية أو للمعارضة السياسية لفكرة هذه الرسوم ذاتها. غير أن كلمة رسم الدراسة tuition fee بشكل عام تشير إلى الالتزام المفروض على كافة الطلاب (و/أو الوالدين) بتغطية جزء من تكلفة التعليم. غير أن كلمة رسم fee من ناحية أخرى، تشير بشكل عام إلى تغطية كافة أو تقريباً كل المصاريف المرتبطة بسلعة أو خدمة معينة تقدمها مؤسسة والتي عادة (وإن كان ليس دائماً) يساهم بها بعض الطلاب وليس جميعهم، والتي يمكن في ظروف أخرى أن يجري تقديمها بشكل خاص. ومن ثم فإن الالتزام بدفع بعض أو كل المصاريف المتعلقة بالطعام والسكن أو خدمات الصحة أو الانتقالات سوف توضع عادة تحت تصنيف fees، ونفس الشيء بالنسبة للالتزام بدفع مصاريف تتعلق بالتعليم مثل المواد التي يتم استهلاكها في درس للفنون أو الانتقالات المتولدة عن تدريبات عملية معينة (في مواقع العمل). إن الرسوم التي تُفرض لتغطية تكلفة عملية الالتحاق بالجامعة أو تقديم خدمات الإنترنت للطلاب أو برامج ترفيهية، يصعب التمييز بدقة بينها وبين رسوم الدراسة الفروضة على كافة الطلاب، لكنها تركز على المصاريف الفعلية لسلعة أو خدمة معينة تقدمها

المؤسسة - والتي يشار إليها بكلمة رسوم *fees* في مقابل رسوم الدراسة التي يطلق عليها *tuition fees* أو *tuition*. وأخيراً، فإن الرسوم المفروضة على كافة الطلاب، والتي تتعلق ببرامج دراسية أو غير دراسية والتي يكون هناك دور أساسي للطلاب في اتخاذ القرار بشأنها عن طريق الاختيار بين البرامج والخدمات المتنافسة (وذلك خلال إدارة منتخبة طلابياً) يشار إليها باعتبارها رسوماً *fees*.

إن هذه الورقة لن تقوم بوضع تمييز واضح بين رسم الدراسة الذي يدفع مقدماً (أي الذي يدفع في وقت القيد الأساسي عند القبول بالجامعة *matriculation* ومن ثم فإنه عادة ما يدفعه الألبان طالما كانا قادرين على ذلك من الناحية المالية)، وبين رسم الدراسة المؤجل (بغض النظر عن كون هذا الالتزام المؤجل أو القرض، يتم سداه بناء على مدة زمنية محددة مسبقاً أو بناء على مدة زمنية تتوقف على الدخل الذي يحصل عليه الطالب بعد التخرج). إن هذا التمييز ليس غير هام، لكن كلاً من النوعين يعد رسم دراسة، حيث أن كلا منهما يمثل التزاماً بدفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فإن كليهما يمثلان رسوم دراسة حقيقية. غير أن التمييز الأهم هنا يتعلق بمن الذي سوف يلتزم بالدفع - الألبان أم الطالب - وهو التمييز الذي سنعود إليه أدناه (أنظر جونستون 2004).

من الناحية التاريخية، تطورت العديد من نظم التعليم العالي (خاصة في غرب أوروبا ووسط وشرق أوروبا وروسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأفريقيا الفرنكفونية - أي الناطقة باللغة الفرنسية) بناء على أيديولوجية التعليم العالي المجاني للطلاب المؤهلين لذلك. وترتكز حجة التعليم العالي المجاني على عديد من البراهين المنطقية:

- إن وجود سكان متعلمين يعود على المجتمع بفوائد كبيرة جداً.
- إن التعليم - أو يجب أن يكون - حقاً أساسياً.
- قد يؤدي فرض رسوم دراسة إلى إعاقة مشاركة الطلاب المنتمين للأسر منخفضة الدخل، أو تقطن في المناطق الريفية، أو تنتمي لأقليات عرقية، وهو ما يؤثر سلباً على المساواة الاجتماعية والمنافع التي يجنيها المجتمع.

- إن تكلفة الإنفاق على الطالب هي تكلفة مرتفعة بالفعل، ومن الصعب أن تتحملها الكثير من الأسر، خاصة مقارنة بالدخول المستقبلية المتوقع أن يحصل عليها الطالب بعد التخرج.
- والأكثر من ذلك، فإن المستفيدين المباشر من التعليم العالي المجاني هم عادة الطبقات الوسطى والعليا ذات النفوذ السياسي، والتي تستخدم هذا المنطق دفاعاً عن مصالحها الذاتية المتعلقة بالحفاظ على مجانية التعليم العالي.
- غير أنه في السنوات الأخيرة، حدث تحول كبير في تكاليف التعليم العالي، حيث أصبح الطلاب والآباء مطالبين بتحمل جزء أكبر من هذه التكاليف. وترتكز المبررات المنطقية التي تبرر هذا التحول على ما يلي:
- إن العوائد التي يجنيها الفرد من التعليم العالي كبيرة (دخول أعلى مدى الحياة ومكانة اجتماعية أفضل... إلخ). وقد تمتد هذه المنافع لتشمل الأبوين.
- لا يزال التعليم العالي المجاني يفيد أبناء الطبقات الوسطى والعليا بشكل لا يحقق المساواة، بينما يتحمل تكاليف التعليم دافعوا الضرائب بشكل متساو في معظم البلدان. لذلك فإن الكثير من الاقتصاديين يرون في التعليم العالي المجاني - خاصة لأن معظم الآباء على استعداد لدفع الرسوم حتى في حالة ارتفاعها وأيضاً إذا ما كان هناك منحاً مقاسه على أساس الموارد المالية means tested لأولئك غير القادرين على الدفع - يميل لأن يكون بمثابة إعادة توزيع للدخل من الفقراء إلى الأغنياء.
- سوف تطالب الأسر والطلاب الذين يدفعون رسوماً دراسية بمحاسبة مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يجعل الجامعات أكثر كفاءة وأكثر حرصاً على تلبية حاجات المستهلك.
- إن تكاليف التعليم العالي - والتي تتزايد فيها التكلفة بالنسبة للطالب عن معدلات التضخم نتيجة الإقبال المتزايد على القيد - تتطلب زيادات مرتفعة للغاية في الإيراد السنوي. غير أن تزايد صعوبة فرض الضرائب، خاصة في البلدان المتحولة وذات الدخل المنخفضة، إضافة إلى المنافسة المتصاعدة من

جانب الاحتياجات العامة الأخرى مثل الصحة والتعليم الأساسي، تجعل زيادة الضرائب لأجل التعليم العالي أمراً مشكوكاً فيه في أفضل الأحوال. وأياً كانت الحجج، فإن الحقيقة البسيطة المتعلقة بزيادة القيد وانخفاض الاستثمار الحكومي في التعليم العالي قد أدت إلى تبني عدد متزايد من الدول إلى السياسات التي تشجع، أو على الأقل تسمح، بفرض رسوم دراسية.

اظر سياسات رسوم الدراسة

تعتمد السياسة المتعلقة برسوم الدراسة في بلد ما، بشكل عام على القوانين، أو أي نوع آخر من الأدوات التشريعية، التي تمثل الأساس الذي يتم بناء عليها فرض أو تحريم رسوم الدراسة. توجد لدى كل من الولايات المتحدة وكندا واليابان والهند وكوريا الجنوبية والفلبين وبعض دول أفريقيا الأنجلوفونية (الناطقة بالانجليزية)، سياسات قومية، أو/و مفروضة من الدولة، تتضمن فرض رسوم دراسية معتدلة في معظم مؤسسات التعليم العالي العامة (جونستون 1992). وفي الصين، يتضمن قانون التعليم العالي الصادر عام 1998 فرض رسوم دراسية على جميع الطلاب.

وهناك دول أخرى لديها قوانين تحرم فرض رسوم دراسية. ففي وسط وشرق أوروبا، وروسيا والبلدان الأخرى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، يعد حق التعليم العالي المجاني مضموناً في الدساتير أو الأطر القانونية التي تحكم هذه الدول. وفي نيجيريا، أعلنت الحكومة في مايو 2002 أن الجامعات الفيدرالية الـ 24 ممنوعة من فرض رسوم دراسة أو أية رسوم أكاديمية أخرى. وفي أيرلندا، فشلت في عام 2003 المحاولات الرامية إلى إعادة فرض رسوم الدراسة - والتي كانت قد ألغيت عام 1996.

وفي ألمانيا، وحتى وقت قريب، وضع الإطار القانوني الفيدرالي (HRG: Hochschulrahmengesetz) قيوداً على سلطات الولايات بشأن فرض رسوم للدراسة. وحظرت حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي كلياً أي رسوم دراسة للحصول على الشهادة الجامعية الأساسية (زيجلي 2003). وكانت هناك بعض

الاستثناءات، حيث طبقت العديد من الولايات (بادين ووتنبرج، بافاريا، ساكسونيا، برلين، ساكسونيا السفلى، براندنبرج) أشكالاً خاصة من الرسوم التي أصبح مسموحاً بها، مثل فرض رسوم دراسية على الطلاب الذين قضوا وقتاً يزيد عن المعدل المعتاد لبرنامج دراسي معين بأربعة فصول دراسية، والطلاب الراغبين في الحصول على الشهادة الجامعية الثانية. وفي يناير 2005، وعقب سنوات عديدة من الجدل المؤثر، تخلت المحكمة العليا عن حظر فرض رسوم دراسية على التعليم الجامعي، وذلك بناء على قضية رفعتها ست ولايات أرادت أن تفرض رسوماً دراسية. وفي عام 2005 توجهت العديد من الولايات نحو إقرار تشريعات تفرض رسوماً دراسية مقدارها نحو 500 يورو في الفصل الدراسي الواحد خلال العامين التاليين، بينما لاتزال ولايات أخرى ليست لديها النية لفرض رسوم دراسية.

غير أن الوضع القانوني لرسوم الدراسة أقل وضوحاً في بلدان أخرى. ففي المكسيك، بينما تفرض الجامعات الحكومية رسوماً دراسية متفاوتة وإن كانت منخفضة جداً— خلال الـ 30 عاماً الماضية، فإن الدستور يظل غامضاً فيما يتعلق بما إذا كان التعليم العالي هو مسؤولية الدولة وحدها. وقد لعبت الاحتجاجات الطلابية الواسعة في التسعينيات على زيادة رسوم الدراسة لأول مرة منذ عام 1948 في جامعة Nacional Autónoma المكسيكية - وكانت زيادة متواضعة— إلى تلك الحالة من عدم الوضوح وعدم الدقة المحيطة بهذه المسألة.

جدول 1. رسوم الدراسة في الدول المختلفة بالنسبة لمرحلة الدرجة العلمية الأولى من التعليم العالي في السنة الدراسية النهائية. (العملات الوطنية مقدره بالدولار وفقاً لمعيار للقوة الشرائية).

دولار أمريكي

مسارات دفع رسوم خاصة	مؤسسات حكومية			الدولة
	مرتفع	متوسط	منخفض	
9500	5850	5000	3500	استراليا (2004-2005 PPP)
NA	800	800	800	النمسا (2002-2003، PPP 2003)
NA	4375	3170	1460	كندا (2003-2004) (PPP2004)
NA	3820	2960	1640	الصين (2004-2005) (PPP2003)
NA	1559	1559	1559 ⁽¹⁾	إثيوبيا (2003-2004) (PPP 2003)
NA	6060	6060	6060	هونج كونج (2002-2003) (PPP 2003)
2400	0	0	0	المجر (2000-2001)
NA	37 ⁽⁴⁾	85 ⁽³⁾	20 ⁽²⁾	الهند (2001-2001) (PPP2001)
NA	4500	4060	4060	اليابان (2005) (PPP2004)
NA	2927	1404	195	كوريا (2000-2001) (PPP 2000)
NA	1159	535	178	المكسيك (1999-2000) (PPP1999)
NA	1688	1125	1125	منغوليا (2002-2003) (PPP 2002)
تحددها المؤسسات	1520	1520	1520	هولندا (2002-2003) (PPP 2004)
50	0	0	0	روسيا (1999-2000) (PPP 1999)
NA	2485	3485	3485	سكوتلندا (2004-2005) (PPP 2004)
NA	4800	3875	1340	سنغافورة (2005-2006) (PPP 2003)
NA	9300	7000	4500	جنوب أفريقيا (2004) (PPP 2003)
NA	1900	1000	0 ⁽⁵⁾	المملكة المتحدة (2005-2006) (PPP 2004)
NA	12400	9000	4350	الولايات المتحدة (2004-2005)
683-410	0	0	0	فيتنام (2002-2003) (PPP 2003)

ملاحظات:-

(1) دفع مؤجل: يتضمن هذا المبلغ الدفع للحجرة والطعام والرعاية الصحية ورسوم الدراسة.

(2) جامعة مركزية

(3) جامعة تابعة للولاية

(4) جامعة أو كلية حكومية

(5) عندما يكون دخل الأسرة المتبقي أقل من 22,000 جنية إسترليني، لا تدفع رسوم دراسة. وعندما يكون

الدخل بين 22010 إلى 32,745 استرليني يتم تحميل العائلة ببعض رسوم الدراسة. وعندما يكون أكثر من

32745 إسترليني يتم تحميل الأسرة برسوم الدراسة كاملة.

إن سلطة وضع رسوم دراسة للتعليم العالي العام هي راسخة بالنسبة للكيانات المختلفة في البلدان المختلفة. وفي كثير من البلدان، ومنها كندا والهند والولايات المتحدة، يتم تحديد رسوم الدراسة على أساس الولاية أو المقاطعة. وفي الولايات المتحدة، تختلف الكيانات المسؤولة عن تحديد رسوم الدراسة من ولاية إلى أخرى، وقد تتضمن حاكم الولاية، أو المشرع، أو مجلس تنسيق أو إدارة التعليم العالي بالولاية، أو مؤسسة التعليم العالي بمفردها. ومن الصعب عادةً تحديد بدقة المزيج الذي يتضمن السلطة القانونية والنفوذ السياسي عند وضع رسوم الدراسة بالنسبة للمؤسسات العامة أو نظم التعليم العالي. وعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك مؤسسة (أو نظام ما) له سلطة تحديد رسوم الدراسة، وقامت هذه المؤسسة بذلك بطريقة تخالف بوضوح آمال حاكم الولاية أو المشرع، فقد يقوم الحاكم "بالانتقام" واقعياً حيث يمكن إبطال أثر الإيرادات المتولدة من رسم الدراسة ببساطة عن طريق تقليل المخصصات من إيرادات الضرائب في الولاية. وفي ظل مزيج مشابه من سلطات تحديد الرسم، فإنه قد يكون للمجلس الحاكم السلطة الوحيدة لوضع رسوم الدراسة، لكن حكومة الولاية قد تكون لها سلطة تحديد الإيراد الناتج من هذه الرسوم.

وفي دول أخرى، ومنها هونج كونج والمملكة المتحدة (في الوقت الحالي) تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن تحديد مستويات الرسوم. وفي بلدان أخرى، مثل شيلي وكوريا الجنوبية، تُخول مؤسسات التعليم العالي كل على حدة، سلطة وضع رسوم الدراسة الخاصة بها. وقد سمح قانون التعليم العالي في المملكة المتحدة، الذي صدر عام 2004 وسط كثير من الجدل، للجامعات بفرض رسوم أعلى من مستوى الرسوم التي حددتها الحكومة، والتي من المفترض ألا تزيد عن 3000 جنيه استرليني (أو 4846 دولاراً). وبينما كانت معظم المعارضة التي يبديها اليسار السياسي تتعلق بعدد قليل من جامعات النخبة التي استفادت من هذا الحق - ومن ثم فالأغنياء يزدادون غنى - فإن الملاحظات الأولية لعام 2005 تشير إلى أن معظم الجامعات سوف تفرض الحد الأقصى المسموح به من الرسوم. وبنفس الطريقة، فإنه في عام 2005، تم إصدار قانون في استراليا يعطى

الجامعات الحق في زيادة الرسوم الدراسية بمعدل أعلى من المستويات الحالية بمقدار 25%.

وفي عديد من البلدان، تنقسم سلطة فرض رسوم الدراسة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، أو بين الولاية والمؤسسات. ففي هولندا على سبيل المثال، تضع الحكومة رسوم الدراسة لأولئك الطلاب الذين يستحقون الدعم، بينما تضع المؤسسات الجامعية الرسوم بالنسبة لأولئك الطلاب الذين لا يستحقون الدعم (أي الطلاب لبعض الوقت والطلاب الذين استنفذوا حقهم في الدعم والذين تزيد دخولهم الشخصية عن الحدود التي تؤهلهم للدعم). وقد تم التقدم إلى البرلمان باقتراحات لإصلاح نظام التعليم العالي، لكن هذه الإصلاحات، لو تم قبولها، فسوف تؤدي إلى اتجاه نظم التعليم العالي إلى التمايز والاعتماد على أساس السوق، وسوف تُعطى الجامعات قدراً كبيراً من الحرية لتحديد مستويات الرسوم (جونجبولد 2005).

في اليابان، فقد حدثت إصلاحات مهمة في 2004 سمحت للجامعات الوطنية أن تتعامل مثل الشركات العامة، ومن ثم تضع بنفسها رسوم الدراسة الخاصة بها. غير أن الجامعات لا يحق لها تحديد رسوم دراسة مقدارها أكثر من 110% من مستوى الرسوم المعيارية الذي وضعته وزارتي التعليم والمالية. وتستمر السلطات المحلية في تحديد مستويات الرسوم الدراسية في المؤسسات العامة المحلية.

وفي نيجيريا، حظرت الحكومة الفيدرالية فرض رسوم دراسة في الجامعات الفيدرالية (غير أنها كانت على وشك تغيير هذه السياسة في يوليو 2006) لكن الإحدى عشر جامعة المملوكة والممولة من جانب الولايات، يحق لها وضع الرسوم الخاصة بها. ولعل من اللافت للنظر بشكل خاص أنه في بلد مثل نيجيريا، حيث أن احتجاجات الطلاب العارمة على الرسوم الدراسية ربما لعبت دوراً حيوياً في تحديد السياسة الفيدرالية، فأنة لا يوجد معارضة حقيقية لفرض رسوم دراسية على مستوى الولايات. فقد افترض أنه على مستوى الولاية، يشعر المجتمع بأنه مسئول بدرجة أكبر عن جامعاته (ايشنجوما 2002).

أنواع سياسات رسوم الدراسة

يرتبط نوع السياسة المتعلقة برسوم الدراسة في بلد ما بشكل وثيق بمفهوم المسؤولية الأبوية عن التعليم العالي للأبناء. فتقوم سياسة دفع الرسوم مقدماً على فرضية أن الأبوين يجب أن يتحملا المسؤولية عن تغطية جزء من تكاليف التعليم العالي للأبناء، وأنهم يجب أن يدفعوا بحسب قدرتهم. وفي هذه الحالة، فإن نسبة الرسوم التي يتم دفعها ومقدار المساعدة المالية التي يتلقاها الطالب تتوقف على دخل الأسرة. وهذا هو الحال على سبيل المثال في كل من النمسا وشيلي وهولندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (خلال 2005).

مربع 1 النمسا: استحداث رسوم الدراسة

بعد نحو 30 عاماً من الرسوم المجانية، أعلنت حكومة يمين الوسط في النمسا في عام 2000 إدخال رسوم دراسية قدرها 363 يورو في الفصل الدراسي الواحد، وذلك بالنسبة للطلاب في الجامعات و Fachhochschulen وذلك ابتداءً من أكتوبر 2001. وبينما كان إقرار الرسوم مفيداً في تقليل عدد ما يسمى بـ "card index corpses" أي الطلاب الذين يقيدون أنفسهم في الجامعات فقط من أجل الاستفادة من المنافع التي يتلقاها الطلاب، لكنهم ليس لديهم أي التزام جاد بالاستمرار في التعليم، وبينما يبدو أن فرض الرسوم لم يكن له الأثر السلبي الذي كان يُخشى منه والمتعلق بانخفاض معدلات القيد في الجامعات (والذي انخفض بدرجة ملحوظة في 2001-2002 لكنه عاد للارتفاع في 2002-2003، لكن لم يصل إلى المستويات السابقة) لكن الكثير يجادلون بأن فرض الرسوم لم يترك أثراً فعالاً على جودة التعليم، حيث أن الحكومة ببساطة خفضت من مساهمتها بمقدار ما استطاعت الجامعات تحصيله من الطلاب.

(Various Times Higher Education Supplement Articles:

(سالي 2000، ليديج 2001، بوترتون 2001، تشابمان 2002)

وفي تلك البلدان التي لا تفرض رسوماً دراسية (الدول الاسكندنافية)، أو تتبنى سياسة الرسوم المؤجلة (مثلما في مخطط مساهمة التعليم العالي في استراليا، و مخطط المنح المتدرجة في اسكتلندا و مخطط مصروفات الطلاب في نيوزيلندا) هناك افتراض بأن الوالدين ليسا مسئولين مالياً عن التعليم العالي للأبناء، وأن الأبناء أنفسهم لا يمكن أن يُتوقع منهم أن يدفعوا تكلفة التعليم بينما هم لا يزالوا في مرحلة الدراسة. في الدول الاسكندنافية، تدفع الدولة كافة تكاليف التعليم بالنسبة للطلاب الأكفاء وذلك باستخدام المبالغ الطائلة التي تأتي من دافعي الضرائب، بينما يتحمل الطلاب الذين يفترض أنهم "بالغون ومستقلون مالياً" عبء تكاليف المعيشة عن طريق قروض الطلاب المدعومة. وفي استراليا، يستطيع الأيوان اختيار الدفع المقدم لرسوم الدراسة - في ظل وجود حوافز تشجع على ذلك - لكنهم أيضاً قد يتركوا هذا العبء للأبناء الذين يسددونه بعد التخرج وفقاً للقروض المشروطة بالدخل. وفي سكوتلندا، يتم تأجيل رسوم الدراسة أوتوماتيكياً وتدفع كقرض، لكن الأيوين قد يختاروا تغطية جزء أو كل تكاليف معيشة الطالب.

مربع 2 استراليا واسكتلندا: سياسات رسوم الدراسة المؤجلة

منذ 1989، شارك معظم الطلاب في استراليا في تكلفة التعليم العالي الخاصة بهم، عبر مخطط المساهمة في التعليم العالي. وفي ظل هذا المخطط، فإن الطلاب الممولين من الحكومة (أي أولئك الطلاب الذين يساهمون فقط بقدر محدود من تكلفة التعليم العالي بينما تتحمل حكومة استراليا معظم هذه التكلفة) وأسرهم يحق لهم الاختيار بين الدفع المقدم) بخصم 25% ينخفض إلى 20% بالنسبة للطلاب الذين بدعوا دراستهم في عام 2005) أو قبول شروط القروض المشروطة بالدخل. في عام 1997، توسعت مخطط المساهمة في التعليم العالي وأصبحت تنقسم إلى ثلاثة أقسام بناء على كيفية الدمج بين التكلفة النسبية لتقديم المادة الدراسية والربحية النسبية لبعض البرامج. وتدفع الحكومة للجامعة مباشرة الرسوم الدراسية بالنسبة للطلاب المتضمنين في مخطط المساهمة في التعليم العالي والذين يدفعون بطريقة مؤجلة، وتتولى الحكومة المسئولية عن تحصيل القروض بمجرد أن يبلغ دخل الطالب بعد التخرج قادراً معيناً.

أدخلت التشريعات الصادرة مؤخراً برنامجاً للقروض المشروطة بالدخل المدعومة أيضاً بالنسبة للطلاب الذين يدفعون الرسوم كاملة (أي أولئك الذين يدفعون رسوماً دراسية ليست

مدعومة من حكومة استراليا) في المؤسسات الحكومية أو الخاصة حيث سوف يكونوا قادرين على تأجيل الدفع حتى تبلغ رواتبهم معدل الدخل المتوسط في استراليا. وقد أنشئ مخطط دعم الخريجين في اسكتلندا عام 2001 عبر تشريع صادر عن البرلمان السكوتلندي والذي بواسطته أصبح طلاب اسكتلندا والاتحاد الأوروبي يحق لهم دفع قدر ثابت (2154 استرليني لكل سنة دراسية) في نهاية الحصول على الشهادة الجامعية اعترافاً بالفوائد التي حصلوا عليها بواسطة التعليم العالي. ويمكن أن يدفع هذا المبلغ كدفعة واحدة أو في صورة قرض مشروط بالدخل إذا بلغ الدخل 10,000 استرليني. وقد أعطى اتفاق جديد في البرلمان الاسكتلندي للوزراء (في ظل موافقة البرلمان) الحق في فرض رسوم دراسية مرتفعة للطلاب الانجليز الذين يدرسون في جامعات اسكتلندا.

في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسات تأجيل دفع رسوم الدراسة بمثابة توجه عام يهدف إلى التوفيق بين الرغبة في مطالبة الطلاب بالمساهمة في تكاليف التعليم العالي الخاصة بهم وبين عدم قدرتهم على الوفاء بذلك بينما هم لا يزالون في مرحلة الدراسة. وتمثل القروض المشروطة بالدخل إحدى الوسائل لتأجيل دفع رسوم الدراسة إلى المستقبل. وتحمل هذه القروض "التزاماً تعاقدياً بدفع نسبة من الدخل المستقبلي إلى أن يتم دفع القرض كاملاً في ظل فائدة متفق عليها في التعاقد، أو حتى يدفع الطالب إما الحد الأقصى من المبلغ أو الحد الأقصى من السنوات" (جونستون 2005). وتعد ضرائب الخريجين نوعاً من القروض المشروطة بالدخل "حيث يصبح الطالب (أحياناً الطالب الخريج فقط) ملتزماً بدفع ضريبة إضافية طوال حياته العملية وذلك في مقابل دعم الحكومة لتكاليف التعليم العالي عبر فرض رسوم دراسية منخفضة أو عدم فرض رسوم من الأساس" (جونستون 2005). وبينما لا توجد دول تفرض رسمياً ضرائب إضافية على الخريجين، فإن خطة دعم الطالب في سكوتلندا التي وصفت أعلاه وضرائب الخريجين في إثيوبيا المشار إليها أدناه، يتضمننا بعض عناصر الضرائب الإضافية على الخريجين.

مربع 3 المملكة المتحدة: من رسوم الدراسة المدفوعة مقدماً إلى رسوم الدراسة

المؤجلة:

في المملكة المتحدة، أعطت الحكومة البرلمان وثيقة في يناير 2003 تضمنت تحولاً هاماً في سياسة رسوم الدراسة من الرسوم المدفوعة مقدماً إلى الرسوم المؤجلة وفقاً لنظام المساهمة المشروطة بالدخل. فمُنذ عام 1998 إلى يومنا هذا، فإن المساهمات المقاسة وفقاً للموارد المالية *means tested* في الرسوم المدفوعة مقدماً تراوحت بين صفر بالنسبة للأسر التي يقل دخلها عن 17370 جنيه إسترليني (\$28061 وفقاً لمؤشرات القوة الشرائية لعام 2004 وبمعدل \$1 = 0.619 إسترليني) إلى 1025 إسترليني (\$1655) بالنسبة للأسر التي يرتفع دخلها عن 28,000 إسترليني. وقد كان هناك نظام للقروض المشروطة بالدخل، يسمح للطلاب بالاقتراض لدفع رسوم الدراسة مقدماً. وفي عام 2004 أقر تشريع إلغاء رسوم الدراسة المدفوعة مقدماً واحتوى على التزاماً بالسداد المشروط بالدخل والذي سيكون لازماً على الطلاب الذين سوف يبدأون الدراسة عام 2006، بدفعه عقب التخرج عبر النظام ضرائبي. وأعطيت مؤسسات التعليم العالي الحق في تحديد مساهمة الطلاب بين صفر و3,000 إسترليني (\$4,846 دولار أمريكي).

وقد أدت صفقة جديدة في ويلز إلى إثارة جدل واسع حول مساهمة الطلاب. فقد كان جزء من هذا الاتفاق يتضمن إعفاء الطلاب من ويلز الذين يدرسون في جامعات ويلز من الزيادة في الرسوم في العام الدراسي 2007/2006 وسوف يدفعون المقدار الثابت الحالي من الرسوم القابلة للتأجيل وفقاً للموارد المالية للطلاب *means tested* وتمثل 1,200 إسترليني. غير أن الطلاب من ويلز الذين يدرسون في إنجلترا سيكون عليهم دفع الرسوم المرتفعة. وبداية من العام الدراسي 2008/2007، سيكون من حق مؤسسات التعليم العالي في ويلز فرض رسوم دراسية سنوية مؤجلة وفي ذات الوقت مرنة بحد أقصى مبلغ 3,000 إسترليني، لكن الزيادة سوف تعوض لطلاب ويلز عبر منح غير مرتبطة بإمكانيات الطالب *non means tested* تصل إلى 1,800 إسترليني. وسوف يكون على الطلاب من إنجلترا واسكتلندا دفع الرسوم كاملة.

مربع 4 إثيوبيا: استحداث نظام ضرائب الخريجين

حتى عام 2003، كان التعليم العالي في إثيوبيا مجانياً بالنسبة للعدد المحدود من الطلاب ذوي الكفاءة العلمية والتي تحددها الدرجات التي يحصلون عليها في نهاية المرحلة المدرسية. وفي يونيو 2003، أدى إعلان التعليم العالي إلى نقلة نوعية تقوم على اعتبار أن المشاركة في التكلفة مكوناً أساسياً من مكونات تمويل عملية تطوير التعليم العالي في إثيوبيا. وفي سبتمبر من نفس العام، أقم مجلس وزراء تنظيم المشاركة في التعليم العالي نظاماً للضرائب استهدف استرداد الحكومة لما تنفقه على وجبات الطلاب والسكن والخدمات الصحية التي يتلقونها إضافة إلى 15% من رسوم الدراسة. وسوف يكون الدفع على أساس ثابت قدره 10% بغض النظر عن تصنيف الدخل حتى يتم سداد نصيب الطالب المنفق عليه بالكامل. ويحصل الطلاب وأسرهم الذين يدفعون نصيبهم مقدماً كدفعة واحدة، خصماً يبلغ 5%، بينما يتلقى الطلاب وأسرهم الذين يدفعون الرسوم مقدماً في السنة الدراسية الأولى على خصماً قدره 3%. وسوف يستمر طلاب المساء في دفع الرسوم الخاصة بهم (سانت 2003).

وفي تلك البلدان التي تعوق نظمها القانونية من أو المقاومة الشعبية القوية ضد فرض رسوم دراسة، يتم تطبيق سياسات الرسوم ذات المسار المزدوج. ففي هذه البلدان، فإن عدداً معيناً من الأماكن في الجامعات تتوفر مجاناً (أو بتكلفة منخفضة جداً) وتعد بمثابة عطية من الحكومة وفقاً لبعض المعايير (عادة الحاصلين على درجات في نهاية المرحلة الثانوية أعلى من حد معين) وهناك أماكن أخرى [في ذات الجامعة] تكون متاحة لطلاب لائقين لكن درجاتهم في نهاية المرحلة الثانوية أقل من هؤلاء الحاصلين على الأماكن المجانية، ومن ثم يفرض على هؤلاء الرسوم الدراسية، وهناك رسوم دراسية تحصلها الجامعات مقابل طرح فصول تعليم للكبار أو فصول مهنية وتدريبية.

وتطبق الحكومات في كافة أنحاء العالم سياسات الرسوم ذات المسار المزدوج. ففي استراليا، ومنذ عام 1998 أصبحت الجامعات قادرة على طرح أماكن مدفوعة الرسوم طالما أنهم أوفوا بما هو مستهدف فيما يتعلق بقيد الطلاب الاستراليين الممولين من الحكومة. وفي عام 2003، أصدر البرلمان تشريعاً سيجري تطبيقه ابتداءً من 2005 ويتضمن زيادة عدد الأماكن المخصصة للطلبة

الذين سيدفعون رسوم دراسة كاملة من 25% إلى 35% من القيد الكلي في كل برنامج دراسي. وفي المجر، لم تُفرض رسوم الدراسة منذ عام 1998 إلا على الطلاب الذين تقل درجاتهم عن المتوسط المطلوب لدخول الجامعة. وفي روسيا، حيث يضمن الدستور مجانية التعليم العالي، فقد أُقر تشريع في عام 1996 يرسى مبدأ المشاركة في تحمل تكلفة التعليم العالي، وأصبح أكثر من 25% من إجمالي الدخول التي تحصل عليها الجامعات يأتي من رسوم الدراسة التي يدفعها الطلاب الذين اجتازوا اختبار الالتحاق بالجامعة لكن لم يحققوا الدرجات التي تجعل من حقهم الحصول على مساندة الدولة (بين 2001). وفي العام الدراسي 2001/2002، أصبح أكثر من 50% من طلاب الجامعات يدفعون رسوم الدراسة الكاملة. كما بدأت الحكومة الروسية أيضاً في تجربة نظام جديد للتمويل يركز على الالتزام بالتمويل الحكومي لكل فرد على حدة (يسمى جيفو GIFO). وجيفو هو نظام صكوك تقدم الحكومة للطلاب وفقاً له خمسة مستويات من الدعم لرسوم الدراسة (من صفر إلى 100%) وذلك وفقاً للدرجات التي يحصلون عليها في امتحان القبول بالجامعات والذي يتم على المستوى القومي. وفي أوغندا، التي يفترض فيها أن مثلها مثل معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء في أن يكون التعليم العالي مجانياً، فإن 80% من طلاب جامعة ماكيريري الـ 22,000 يدفعون رسوماً دراسية سنوياً مقدارها 700 دولار (كيجوتو وبولاج 2002).

من الأشكال الأخرى المتنوعة لنموذج رسوم الدراسة ذات المسار المزدوج هو نظام فرض رسوم على الطلاب الأجانب باهظة وأكثر حتى مما يدفعه الطلاب الوطنيين المفروض عليهم رسوم الدراسة كاملة. ففي استراليا على سبيل المثال، فإن يتم استخدام جزء من الرسوم العالية التي يدفعها الطلاب الأجانب (والتي تبلغ من 10000 إلى 13500 دولار استرالي سنوياً مقارنة بـ 8000 دولار استرالي بالنسبة للطلاب الوطنيين) في النفقات الرأسمالية وفي دعم اللغة الانجليزية ومهارات الطلاب. وتوجد لدى بعض دول الاتحاد الأوروبي نظم مختلفة من رسوم الدراسة للطلاب الأجانب من داخل الاتحاد الأوروبي ومن خارجه. ويبين

مربع 3 طرق التعامل مع الطلاب الانجليز و الاسكتلنديين فى ويلز مدى تعقيدات نظم الرسوم الدراسية.

مربع 5: كينيا- نموذج البرامج الأكاديمية الثاني

كان التعليم العالي مجاناً طوال تاريخ كينيا. لم يكن الطلاب اللائقون يدفعون رسوماً دراسية وكانوا يتلقون منحةً للمعيشة في مقابل عملهم في القطاع العام لمدة ثلاث سنوات بعد التخرج. لكن ذلك قد تغير في عام 1991 عندما تم إدخال رسوم الدراسة بالنسبة لكافة الطلاب الذين تدعمهم الحكومة وتم إلغاء معظم مصاريف المعيشة التي كانت تقدمها الحكومة في ظل التقشف المالي وزيادة الإقبال على القيد في الجامعة.

وقد أجبر النقص المتزايد في دعم الحكومة للتعليم العالي، الجامعات على الاستمرار في البحث عن طرق للحصول على دخل إضافي. وكان من بين المبادرات في هذا الاتجاه أنه في عام 1998، أدخلت جامعة نيروبي نموذج البرامج الأكاديمية الثاني المتعلق بالطلاب الذين ينفقون على أنفسهم. وقد تضمن هذا النظام، الذي حقق نجاحاً كبيراً، قيام الطلاب بدفع رسوم الدراسة كاملة. ويعمل بهذا النموذج بالتوازي مع نموذج البرامج الأكاديمية الأول (وهو نموذج البرامج التقليدية الذي كان يتضمن قيام الطالب بدفع 20% فقط من رسوم الدراسة). وبحلول العام الدراسي 2003/2002، كان نحو نصف الطلاب المقيدون في جامعة نيروبي وعددهم 22000 تتم معاملتهم وفقاً لنموذج البرامج الأكاديمية الثاني الذي أدى إلى جمع 3 مليار شلن كيني (130 مليون دولار وفقاً لمعايير القوة الشرائية لسنة 2002). (كيامبا 2003)

جدول 2 أنماط سياسات رسوم الدراسة

رسوم الدراسة المدفوعة مقدم	لا توجد رسوم	المسار المزدوج	رسوم الدراسة المؤجلة
النمسا	البرازيل	استراليا	استراليا
بلجيكا	الدنمرك	مصر	اسكتلندا
كندا	فنلندا	إثيوبيا	نيوزيلندا
شيلي	فرنسا (1)	المجر	إثيوبيا
الصين	أفريقيا الفرنكوفونية	كينيا	انجلترا (بدء من 2006)
هونج كونج	المانيا (2)	بولندا	ويلز (بدء من 2007)
الهند	اليونان	رومانيا	
إيطاليا	أيرلندا (3)	روسيا	
اليابان	لوكسمبورج	تنزانيا	
كينيا	مالطا	أوغندا	
كوريا	نيجيريا (المستوى الاتحادي)	فيتنام	
المكسيك	النرويج		
منغوليا	السويد		
	تنزانيا		

ملاحظات

- 1- ينص دستور فرنسا لعام 1958 على الحق في الحصول على التعليم المجاني، غير أن رسوم التسجيل التي تمثل نحو 230 يورو في العام يتم تحصيلها من أجل تغطية المصروفات الإدارية والتكاليف الصحية.
- 2- تسمح التغييرات القانونية التي حدثت مؤخراً للولايات منفردة بفرض رسوم دراسية.
- 3- بينما لا تفرض جامعات إيرلندا رسوماً دراسية، فإنها تفرض على الطالب رسماً سنوياً يبلغ 750 يورو في مقابل الخدمات (742 دولار أمريكي وفقاً لمعيار القوة الشرائية لعام 2004).

كيف تحدد رسوم الدراسة؟

يعد السؤال حول مستوى الرسوم المناسب سؤالاً مهماً جداً بالطبع. وعادة ما تتم الإجابة على هذا السؤال عن طريق تحديد نسبة مناسبة من تكاليف التعليم ليتم تغطيتها عبر رسوم الدراسة. وهذه ليست مسألة بسيطة. فعلى سبيل المثال، تختلف التكاليف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى، ومن قسم إلى آخر، وفقاً للمعدلات السائدة لنسبة الأساتذة للطلاب، والمعدات التي تتطلبها العملية التعليمية،

والتكاليف الأخرى الخاصة بكل برنامج - مثلاً بين برامج العلوم والتاريخ والمعلمين. والأكثر من ذلك أن حساب تكاليف الدراسة تعتمد أيضاً على افتراضات أو حسابات معينة: على سبيل المثال، كيفية تحديد ما يسمى بالتكاليف غير المباشرة، أو المصروفات التي تنفق على مستوى المؤسسة التعليمية بالنسبة لطلاب الدرجة العلمية الأولى، أو طلاب الدراسات العليا، أو تكاليف المعاش أو التأمين الصحي أو رأس المال (خدمة الدين أو الإهلاك).

وقد يُعتقد أن رسوم الدراسة المناسبة يجب أن تتوقف على تكاليف البرامج الدراسية. وتلك هي الحالة في كندا والصين وجنوب أفريقيا وفيتنام، حيث تفرض البرامج ذات التكاليف العالية رسوماً مرتفعة. وفي حالات أخرى، قد يُعتقد أن رسم الدراسة المناسب، يجب أن يتوقف على المنافع الخاصة التي يحصل عليها الطالب، ويفترض أنها ترتبط بمؤسسات بعينها أو درجات علمية بعينها. وبغض النظر عن الاختلافات في تكاليف التعليم المتضمنة، فإنه من الشائع (أو الأفضل أو ببساطة الأكثر جدوى) أن يتم تغطية نسبة كبيرة من هذه التكاليف المتعلقة بتلك البرامج التي من المتوقع أن تحقق فوائد بالنسبة للطلاب (أو الأبوين)، سواء كانت هذه الفوائد في شكل دخول مستقبلية، أو كانت تتعلق بالمكانة أو الأمان الوظيفي، أو أي قيمة أخرى ذات أهمية في مهنة ما. ومن ثم فإنه في عالم التعليم الجامعي الخاص، وفي التعليم الجامعي العام الذي يُسمح خلاله بفرض رسوم دراسية، فإن رسوم الدراسة والرسوم الأخرى المرتبطة ببرامج الطب أو أية برامج مهنية صحية متقدمة أخرى، تكون مرتفعة بشكل عام، وهو ما يعكس ليس مصاريف الدراسة لهذا التعليم فحسب، ولكن أيضاً القيمة السوقية العالية للدرجة العلمية التي يتم الحصول عليها (وهو ما يعكس بدوره الدخل والمكانة المرتفعين المرتبطين بهذه المهن). وفي كل من المكسيك والولايات المتحدة وفيتنام، فإن مؤسسات التعليم ذات المكانة العالية أو المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعات الأكثر تنافسية (الجامعات بالمقارنة مع الكليات المحلية) تفرض رسوماً أعلى.

ويصبح تحديد "الرسم المناسب" أمراً أكثر تعقيداً في ظل التفاعل والاختلافات في داخل البلد الواحد بين عاملي تكاليف التعليم والمزيج بين المنفعة العامة والخاصة. فعلى سبيل المثال، فإنه من الشائع الاعتقاد بأن الجامعات "الكلاسيكية" أو التي تعتمد على البحث هي أكثر تكلفة بالنسبة للطالب الواحد من المؤسسات التي يركز التعليم فيها على أساس مهني ولا تميل إلى البحث. ومن ثم فإن تحصيل الرسوم كنسبة من تكلفة التعليم سوف ينتج عنها فرض رسوماً أعلى في الجامعات الكلاسيكية التي تقوم على البحث. ومع ذلك، فإن فرضية ارتفاع تكاليف التعليم بالنسبة للجامعات الكلاسيكية قد تكون صحيحة في مجال مثل الطب، لكنها قد لا تكون كذلك في برامج أخرى مثل القانون أو إدارة الأعمال، والتي يقبل عليها الطلاب لأنها تحقق منافع خاصة كبيرة، في حين أن تكلفة تدريسها تكون لن تكلف الكثير، خاصة في مرحلة الدرجة العلمية الأولى.

ومما يضيف مزيداً من التعقيد على مسألة فرض رسوم الدراسة المناسبة هو حقيقة أنه لا يمكن أن نحدد ما يجب أن تدفعه الأسرة ببساطة بناء على قواعد جزافية ترتبط بالعلاقة بين دخل الأسرة وما يجب أن تدفعه، بل بما تبدو الأسرة راغبة في الواقع أن تدفعه في ظل زمن وثقافة ما. ومن ثم، فإنه فقد يكون أبوان من السويد معتادين على دفع ضرائب عالية جداً، مع التمتع بفائدة التعليم الجامعي المجاني لابنائهما. وفي هذه الحالة، فإن فرض رسوم دراسة على التعليم الجامعي قد يقابل بمقاومة ضارية، حتى من جانب الآباء الذين بكافة المقاييس يستطيعون دفع رسوم الدراسة. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في بلد مثل الصين، فإن أبوين لابن واحد (أو الابنة) قد يكون لديهما آمال عريضة تتعلق بما يمكن أن يحققه التعليم العالي (أو قد يكون الابن في وضع لا يسمح له بمجرد تصور الالتحاق بالتعليم الجامعي) ومن ثم فإنهما عادة ما يكونا مستعدين لتكبد تضحيات مالية كبيرة في سبيل ذهاب ولدهما إلى الجامعة.

وقد يعتقد أن الأبوين يكونا مستعدين لدفع رسوم التعليم العالي في البلدان ذات التعليم الخاص واسع النطاق، حيث يكون الناس معتادين على دفع رسوم

دراسية لأبنائهم في الجامعات (وحتى في المرحلة الثانوية في بعض الأحيان). ويبدو أن ذلك هو الحال في الولايات المتحدة، حيث تزيد رسوم الدراسة في الكليات والجامعات الخاصة عن 20,000 دولار في السنة، وتبلغ المصاريف الكلية أكثر من 35,000 دولار في السنة - ومن ثم فإن دفع مبالغ متواضعة تقدر بنحو 6,000-8,000 دولار في السنة في الجامعات الحكومية يصبح مسألة مقبولة من الناحية السياسية (لكن هذا الارتباط بين القبول من الناحية السياسية بدفع رسوم في الجامعات الحكومية وبين وجود تعليم عالي واسع النطاق، قد لا يكون موجوداً بنفس الطريقة في بلدان مثل اليابان والبرازيل والهند وكوريا والفلبين، التي بها تعليم خاص واسع النطاق، لكن لازالت القاعدة هناك هي انخفاض رسوم الدراسة في الجامعات الحكومية الكلاسيكية، أو عدم وجود هذه الرسوم من الأساس)

وأخيراً فإن توفر المنح والقروض المرتكزة على الحاجة وكذلك إمكانيات عمل الطلاب لبعض الوقت، يؤثران على مستوى رسوم الدراسة الذي يمكن تحصيله في التعليم العالي الحكومي. ومن الناحية النظرية، فإن المنح على أساس الحاجة التي تميل لأن تصبح شيئاً فشيئاً في شكل قروض للطلاب، تعوض عن غياب مساهمة الوالدين ذوي الدخل المنخفض. غير أن المنح والقروض في معظم البلدان يجري تحديدها بناء على معيار الجدارة أو الاستعداد الأكاديمي، دون أن يكون لها علاقة بقدرة الأسرة على تقديم الدعم المالي للأبناء. ذلك أنه نظراً لأن الجدارة أو الاستعداد الأكاديمي، على الأقل من الناحية المتعارف عليها، يجري تقديرهما باعتبارهما مرتبطين بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإنه كلما زاد تأثير الجدارة في المكافأة المتمثلة في المنح والقروض المدعومة - وهو الأمر الذي لا يبدو أن له أثراً كبيراً على قرار الأسر من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى بإلحاق أبنائهم بالتعليم العالي - كلما قل ما يمكن أن يتبقى للأسر منخفضة الدخل، ومن ثم تصبح الرسوم الدراسية عائقاً أكثر فأكثر أمام الالتحاق بالتعليم العالي.

مربع 6. الصين: من التعليم الجامعي المجاني إلى المسار المزدوج إلى رسوم الدراسة المدفوعة مقدماً.

مرت سياسة رسوم الدراسة في الصين بمراحل عديدة مختلفة كثيراً عن بعضها البعض. فمنذ عام 1949 وحتى منتصف الثمانينيات، كان التعليم العالي يجري تمويله كلية بواسطة الحكومة، والتي كانت بدورها مسئولة عن إجراء القيد والخطط الشخصية. وكانت الحكومة توفر وظائف لخريجي الكليات، ولم يكن هناك مجال كبير للتمييز بين الأشخاص على أساس موقع المؤسسة الجامعية أو نمط الدراسة. وكانت العوائد النقدية للتعليم العالي منخفضة للغاية. وفي عام 1985، تم الإعلان عن تبني سياسة الرسوم الدراسية ذات المسار المزدوج، وذلك عبر وثيقة بعنوان "قرار إصلاح بنية التعليم". وذكرت الوثيقة أن مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تفرض رسوماً على عدد محدود من الطلاب الذين تقل درجاتهم عن الحد الأدنى الذي يكفل الدعم الحكومي. وفي عام 1993، أعلنت الحكومة الصينية إدخال سياسة القيد ذي المسار الأحادي، الذي يتضمن إلزام كافة الطلاب بدفع رسوم دراسية. وبحلول عام 1997، أصبحت كافة مؤسسات التعليم العالي تفرض رسوماً. وتم إعادة ذكر تلك السياسة في قانون "التعليم العالي لجمهورية الصين الشعبية" لعام 1998. وفي الوقت الحالي، فإن نحو 27% من مصاريف التعليم العالي تجري تغطيتها عن طريق الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب (لي 2005).

لعل أحد الانماط الأخرى لسياسة فرض رسوم الدراسة، يتمثل في اعتبار هذه الرسوم بمثابة وسيلة لمعاقبة الطلاب الذين قضوا فترة أكبر من الفترة المعتادة للانتهاء من البرنامج الدراسي. ففي المجر، تم التخلي عن رسوم الدراسة في عام 1998، وذلك باستثناء الطلاب الذين لم يحصلوا على درجات عالية بما يكفي في امتحان الالتحاق بالجامعة، والذين يستمرون في الدراسة أكثر من الخمس سنوات المفترضة للحصول على الدرجة العلمية. وفي جمهورية التشيك، يسمح قانون التعليم العالي لعام 1998 لمؤسسات التعليم العالي بفرض رسوم، كعقاب للطلاب

الذين قضوا وقتاً أطول من المعتاد عليه بالنسبة للبرنامج الدراسي. وفي ألمانيا، على سبيل المثال، تفرض ولاية بادين-وورتمبرج رسوماً دراسية قدرها 500 دولار في الفصل الدراسي على الطلاب الذين قضوا فترة أطول من المعتاد بالنسبة للبرنامج الدراسي.

عواقب رسوم الدراسة على إمكانية الوصول إلى التعليم العالي وسلوكيات القيد
أشار قسم سابق في هذه الورقة إلى أن الحجج المقدمة ضد مجانية التعليم العالي، تركز على انحدار هذه المجانية، لأنها تفيد الطبقات الاجتماعية الوسطى وفوق الوسطى، حيث أنه في الواقع ينتمي معظم الطلاب إلى هذه الطبقات، وذلك على حساب ذوي الدخل المنخفضة من دافعي الضرائب، والذين لا يُمثل أبناؤهم بشكل كافٍ في مؤسسات التعليم العالي. واعتبر هؤلاء المعارضون لمجانبة التعليم العالي هذا العامل أحد الأسباب التي توجب فرض رسوم دراسية وتطبيق برامج المنح وفقاً لمعيار الإمكانات وتوفير قروض الطلاب. لكن المقولة المناقضة لتلك تعتبر أن فرض رسوم دراسية أو زيادة هذه الرسوم سوف، يكون له أثر سلبي على معدلات القيد.

وتقترح الأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع في استراليا وكندا والصين وهولندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (أندروز 1999، لي ومين لا يوجد تاريخ، لا روك 2003، جونو وأشر 2002، ليزلي وبرينكمان 1998، هيلر 1997 والمذكور في فوسينتين 2000، فوسينتين 2005) أنه على المستوى الكلي، فإن العلاقة بين الطلب على التعليم العالي وزيادة الرسوم علاقة قليلة المرونة، لكن في بعض البلدان (أو عند مستويات معينة من الرسوم الدراسية) قد يكون هناك تغير في نسبة الطلاب المقيدون في التعليم العالي، حسب اختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ومن الطريف أنه يبدو أن ذلك هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث يبدو أن التغير الصافي في ثمن التعليم العالي، يكون له أثر أعلى بكثير على الطلاب من أسر تنتمي لطبقات اجتماعية منخفضة الدخل، بخلاف استراليا ونيوزيلندا حيث أن فرض رسوم الدراسة (وإن

كانت مؤجلة) لم يؤثر على تكوين بنية الطلاب (لا روك 2003 وشابمان وريان 2002).

وفيما يتعلق بتأثير خفض أو إلغاء رسوم الدراسة على مستوى القيد، يوضح تقرير صدر مؤخراً عن وزارة التعليم والعلوم الأيرلندية أن إدخال مبادرة رسوم الدراسة في عام 1995 كان له "أثر محدود، وربما لا أثر على الإطلاق، على المساواة في القدرة على الحصول على التعليم العالي بالنسبة للطلاب المنتمين للشرائح الاقتصادية الاجتماعية الأدنى (وزارة التعليم والعلوم 2003). وبينما شهدت كافة الشرائح الاقتصادية الاجتماعية زيادة في القيد في الجامعات بين عامي 1991 و2001، فإن "الشرائح الاقتصادية- الاجتماعية الأدنى تراجعت نسبة تمثيلها إلى إجمالي الطلاب الملتحقين بالجامعة في عام 2001 عنها في 1995. وقد تخفي بيانات القيد على المستوى الكلي، التغيرات في سلوك القيد، نتيجة فرض رسوم دراسة، أو زيادة هذه الرسوم. وقد تتمثل هذه التغيرات في تحول الطلاب من برامج التعليم لكل الوقت، إلى برامج التعليم لبعض الوقت، كذلك للتوقف فترة عن الدراسة لأجل لكسب المال، أو العمل لوقت أطول خارج الجامعة، أو التحول من المؤسسات مرتفعة الثمن إلى الأرخص، أو الأقرب إلى السكن. وهناك دلائل أيضاً في الولايات المتحدة على أنه في مواجهة زيادة رسوم الدراسة، فإن عدداً أكبر من الطلاب قد يشارك في برامج امتحان المستوى للكليات، والتي بموجبها يتكبد الطالب عناء الدخول في امتحانات متقدمة يحصل بموجبها (إذا ما حصل على درجات معينة) على إعفاء من بعض الساعات الدراسية اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية في عديد من الكليات الخاصة والعامية ومن ثم يخفض من تكاليف الدراسة بمقدار عدد الساعات التي أعفى منها (هيبييل 2003).

غير أنه وبشكل عام، لا يُعرف الكثير تجريبياً حول أثر المشاركة في التكلفة (ورسوم الدراسة) على القدرة على الوصول إلى التعليم العالي وسلوك القيد على مستوى العالم، أو عن تحسين كفاءة بعض البرامج مثل برامج المنح

والقروض المقاسه على أساس الموارد ، وهناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث من أجل إرشاد صناع القرار في التعليم العالي .

وفي محاولة لإلقاء مزيد من الضوء إمبيريقيا على مسألة الارتباط بين القدرة على تحمل تكلفة التعليم العالي والقدرة على الوصول إلى هذا التعليم، فقد أجرى أشر وكيرفينان (2005) بحثاً في 16 دولة، ووجد أن الصلة بين هذين المتغيرين أبعد ما تكون عن البساطة. فعلى سبيل المثال، يبدو أداء بعض الدول ذات رسوم الدراسة المرتفعة مثل الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة معقولاً إلى حد ما فيما يتعلق بمعايير القدرة على الوصول إلى التعليم (معدلات القيد والحضور وهو مؤشر لقياس المساواة في التعليم طوره أشر Usher لقياس مدى تطابق نسب تمثيل الطلاب من الطبقات الاجتماعية المختلفة مع نسب تلك الطبقات في الاجمالي العام للسكان. وفي نفس الوقت، فإن أداء دول أخرى توفر مجانية التعليم العالي مثل النمسا وألمانيا، لا يعد جيداً فيما يتعلق بمعايير القدرة على الوصول إلى التعليم.

التوجهات المستقبلية

أيا كان التصور الشخصي أو الموقف الأيديولوجي للمرء، يبدو أن هناك توجهاً عالمياً نحو تخفيض الدعم الحكومي للتعليم العالي، وزيادة التكاليف التي يتحملها الطلاب والأسر، وذلك في شكل أو آخر من أشكال رسوم الدراسة. وحتى دولاً مثل ألمانيا، التي بها تقاليد راسخة في توفير التعليم العالي المجاني، وحركة طلابية قوية، فإنها تخطط للتحرك لفرض رسوم دراسة على الجميع. ومن الواضح أيضاً أنه بالنظر إلى التقشف المالي الذي تواجهه الحكومات، والتنافس بين الاجتياحات الأساسية العامة المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم الأساسي والإسكان والبيئة، فإن أي توسع في القيد في التعليم العالي سوف يأتي بواسطة زيادة استثمار الآباء والطلاب في هذا التعليم. ومن ثم فإن التحدي الراهن يتمثل في تصميم برامج فعالة وكفاء، لمساعدة الطلاب، وذلك لأجل التعويض عن أي أثر سلبي لفرض رسوم الدراسة على التحاق الطلاب من الأسر المنخفضة الدخل بالتعليم العالي.

References

- Andrews, Les (1999) *Does HECS Deter? Factors Affecting University Participation by Low SES Groups*. (Adelaide, Higher Education Division, Department of Education, Training and Youth Affairs.)
- Bain, Olga (2001) The Costs of Higher Education to Students and Parents in Russia: Tuition Policy Issues. *Peabody Journal of Education*, 76, 57-80.
- Chapman, Bruce and Chris Ryan (2003) *The Access Implications of Income Contingent Charges for Higher Education: Lessons from Australia*. Discussion Paper No. 463, Center for Economic Policy Research, Australian National University.
- College Board. (2004) *Trends in College Pricing*. (New York, The College Board).
- Hebel, Sara (2003, December 13) Va. Governor Wants to Inject College into Senior Year of High School, *The Chronicle of Higher Education*. Available online at: <http://chronicle.com/>
- Heller, Donald (1999). The Effects of Tuition and State Financial Aid on Public College Enrolment. *The Review of Higher Education*, 23(1), 65-89.
- Ishengoma, Johnson (2002) *Financing Higher Education in the Federal Republic of Nigeria: Developments and Trends*. (Buffalo, International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project).
- Johnstone, D. Bruce (2004) Cost-sharing and Equity in Higher Education: Implications of Income Contingent Loans. This is a chapter in a book, in: Pedro Texteria, Ben Jongbloed, David Dill and Alberto Amaral (Eds) *Markets in Higher Education*. (Dordrecht, the Netherlands, Kluwer), 37-59.
- Johnstone, D. Bruce (2005) *Higher Educational Accessibility and Financial Viability: The Role of Student Loans*. (Buffalo, University at Buffalo Center for Comparative and Global Studies in Education). (Prepared for the World Report on Higher Education: The Financing of Universities II International Barcelona Conference on Higher Education, Global University Network for Innovation (GUNI) Barcelona, Spain, May 24-25 and November 28-30, 2005.)
- Johnstone, D. Bruce (1992) Tuition fees. In B.R. Clark and G. Neave (Eds.). *The Encyclopedia of Higher Education*, Volume 2. (London, Pergamon Press), 1501-1509.
- Jongbloed, Ben (2005, March) Higher Education Funding in the Netherlands: Recent Developments. *IAU Horizons, World Higher Education News*. 11(1). 9.
- Junor, Sean and Alex Usher (2004) *The Price of Knowledge 2004: Access and Student Finance in Canada*. Millennium Research Series. Canada Millennium Scholarship Foundation. (Ogdensburg, NY: Renouf Publishing Co. Ltd.)
- Junor, Sean and Alexander Usher (2002) *The Price of Knowledge: Access and Student Finance in Canada*. (Montreal: Canada Millennium Scholarship Foundation Research Series).
- Kiamba, Crispus (2003) *The Experience of Privately Sponsored Studentship and Other Income Generating Activities at the University of Nairobi*. Prepared for the World Bank-sponsored Regional Training Conference on Improving Tertiary Education in sub-Saharan Africa: Things that Work, Accra, Ghana, September 2003.

- LaRocque, Norman (2003) *Who Should Pay? Tuition Fees and Tertiary Education Financing in New Zealand*. (Wellington, Education Forum).
- LaRocque, Norman (2003, September 16) Top-Up Tales. *The Guardian*. Available online at:
<http://education.guardian.co.uk>
- Leidig, Mike (2001, March 23rd) Austrian fee plan gets finishes touches. *Times Higher Education Supplement*. Available online at:
<http://thes.co.uk/>
- Li, Wenli. (2005) *Private Expenditures, Family Contributions and Financial Aid. Need Analysis in Higher Education*. Paper presented at the International Conference on Higher Education Finance: Cost, Access and Assistance. Huazhong University of Science and Technology, Wuhan, China. May, 2005.
- Li, Wenli and Weifang Min (not dated) *Tuition, Private Demand and Higher Education Expansion in China*. School of Education, Peking University, China.
- Potterton, Louse (2001, November 16th) Austrians petition for the right to free higher education. *Times Higher Education Supplement*. Available online: <http://thes.co.uk/>
- Saint, William. (2003) *Higher Education Development for Ethiopia: Pursuing the Vision*. A World Bank Sector Study. (Washington, DC, The World Bank).
- Secretary of State for Education and Skills (2003) *The Future of Higher Education*. (London, UK Department for Education and Skills).
- Sully, Melanie (2000, October 6th) Protesters fight plan to levy fees. *Times Higher Education Supplement*. Available online: <http://thes.co.uk/>
- Usher, Alex and Amy Cervenak. (2005). *Global Higher Education Rankings. Affordability and Accessibility in Comparative Perspective*. Washington, DC: Educational Policy Institute.
- Vossensteyn, Hans (2005) *Perceptions of Student Price-responsiveness*. (Enschede: CHEPS/University of Twente).
- Vossensteyn, Hans (2000). *A New Look at Price Responsiveness*. Presented at the 13th CHER Annual Conference, Bowness-on-Windemere, United Kingdom.
- Wachira, Kigotho and Burton Bollag (2002, June 12) A Tale of Rebirth, Makerere University Survived a Dictator's Reign and is Thriving Again. *The Chronicle of Higher Education*. Available online: <http://chronicle.com/>
- Ward, Lucy (2005, June 22) No top-up fees for Welsh students. *Education Guardian*. Available online: <http://education.guardian.co.uk>
- Ziegele, Frank (2003) *Country Report: HE Finance and Cost-sharing in Germany*. CHE Center for Higher Education Development.
- (2005, April 21) Scottish MPs agree to top-up fees. *Education Guardian*. Available online: <http://education.guardian.co.uk>